الجزائر

إقالة القائد العام للشرطة:

الكوكايين يُشعل «حرب السرايا»

أشعلت حاوية تحتوي على 701 كيلوغرام من الكوكايين ضبطتها المخابرات العسكرية الجزائرية قبل شهر في مطار وهران، غرب البلاد، حرباً بين أقطاب النظام الحاكم، تجلّت بدايتها منذ أيام ولا أحد يعرف نهايتها

الجزائر ــ **مراد طرابلسي**

مساء أول من أمس، أقال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، القائد العام للشرطة اللواء عبد الغني هامل، وهو أيضاً رئيس «الأفريبول» (شرطة أفريقيا)، وعيّن بدلاً منه المدير العام للحماية المدنية (الدفاع المدني) مصطفى لهبيري. حمل خبر الإقالة والتعيين بيان صدر عن رئاسة الجمهورية ووزعته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، من دون إعطاء توضيحات عن دوافع هذه الخطوة. لكن الواضح أنّها على علاقة بشحنة الكوكايين، على اعتبار أنّ الأمر جاء بعد تصريحات أدلى بها الرجل وصفتها الأوساط السياسية والإعلامية بالخطيرة جداً، إذ اتهم فيها أطرافاً في السلطة باستغلال موضوع المخدرات لتصفية الحسابات مع خصومها.

وانتقد اللواء المقال مسار التحقيق الذي تقوده المخابرات، مؤكداً أنّ فيه ظلماً وتجاوزات لا يمكن تقبلها والسكوت عنها، معرباً عن دخول جهاز الشرطة الذي يقوده المعترك بتحقيق مواز للتحقيق الرسمي. وبلغت المواجهة المباشرة مع الجيش مداها حين قال: «ينبغي على من يقود حرباً على الفساد أن يكون نظيفاً»، وهي إشارة إلى فساد الجهات التي تحقق في موضوع شحنة المخدرات.

ملأ الفيديو مواقع التواصل الاجتماعي، كما نشرت الصحف محتواه، واعتُبِر ذلك بداية لمواجهة قوية بين القوى المتناحرة داخل جهاز الحكم قبل أقل من عام من الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل 2019.

جاء قرار الإقالة مفاجئاً ولم يكن أحد يتوقعه، لا في الجزائر ولا في الخارج، كون اللواء ينتمي إلى النواة الصلبة في النظام التي كان يقودها الرئيس بوتفليقة شخصياً، ويُقال إنّ رعايتها تحولت الى شقيقه سعيد بوتفليقة، كبير مستشاري الرئاسة. وتضم هذه النواة قيادات متنفذة عسكرية ومدنية، تتحكم في مفاصل الدولة أمناً ومالاً وقضاءً. وفي الآونة الاخيرة، أصبح هامل المرشح الأبرز للجلوس على كرسي الرئاسة خلفاً لبوتفليقة. فهو ينحدر من نفس منطقته (ندرومة) على الحدود مع المغرب، وهو من كان سيقود عملية «إبقاء الحال على حاله».

وفي شهر آذار/ مارس الماضي، أشارت جريدة «لو موند» الفرنسية إلى أنّ السلطات في الجزائر وفرنسا تتشاوران حول خليفة بوتفليقة، ورشحت عبد الغني هامل بامتياز، فيما رشحت الجناح المقابل إلى مزيد من الضعف بإقالة محتملة للوزير الأول أحمد أويحيى، وإضعاف القائد العام لأركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح.

وكان عبد الغني هامل قد عُيِّن على رأس جهاز الشرطة عام 2010 على أثر اغتيال قائد الشرطة السابق علي تونسي، في مكتبه بسلاح أحد أعوانه. وكان تونسي ينتمي إلى جناح مدير المخابرات السابق الفريق محمد مدين (توفيق)، الذي كان بدوره اقوى رجل في البلاد قبل أن يشنّ عليه محيط الرئيس حرباً شعواء أتت على معاونيه واحداً تلو الآخر بالإبعاد والسجن، ثم انتهت إلى التخلص منه في خريف 2015.

ومنذ تعيينه على رأس جهاز الشرطة وهو برتبة عقيد، سعى عبد الغني هامل إلى تحويل هذا الجهاز الى جيش مواز للجيش الوطني الشعبي من حيث العدد الذي قفز إلى أكثر من 250 ألف شرطي بتجهيز عال، بما في ذلك قوة طيران، ما أثار حفيظة قيادات في الجيش.

يُذكر أنّ الجيش الجزائري قام بعملية بحرية كبيرة آخر شهر أيار/ مايو الماضي على أثر معلومات وصلت إلى وزارة الدفاع من جهة أمنية إسبانية تفيد بوجود باخرة محملة باللحم المستورد آتية من البرازيل، وفي إحدى حاويات اللحم أكثر من 700 كيلوغرام من الكوكايين. طوّق الجيش السفينة وأجبرها على دخول ميناء وهران، وتم اكتشاف الكمية الكبيرة من المخدرات الصلبة التي قدرت قيمتها بنحو 45 مليون دولار. في اليوم التالي، اعتقلت المخابرات العسكرية صاحب الشركة المستوردة وقدمته باسم «كمال. ش.» المدعو «كمال البوشي ــ الجزار» وصادرت حاسوبه وهواتفه النقالة فوجدت ارتباطاته بعدد كبير من الأشخاص هم على صلة بالشحنة. ومن بين هؤلاء السائق الخاص باللواء عبد الغني هامل وأبناء وأشقاء مسؤولين عسكريين ومدنيين. ووجد المحققون وثائق لدى المتهم الأول تثبت تورط كثيرين في الفساد، تمكّن بعضهم من مغادرة البلاد هرباً من التحقيق، فيما تجنب العودة من كانوا خارجها. وكان السؤال الكبير الذي طرح وقتها: لماذا اتصل الجانب الإسباني بوزارة الدفاع الجزائرية وليس بوزارة الخارجية أو الداخلية؟ ولماذا لم يمر التبليغ عبر الأنتربول أو اليوروبول؟ لكن بعد حادثة إقالة عبد الغني هامل، ربما تبيّن غرض الإسبان من التوجه مباشرة الى الجيش.

ويبحث المحققون خصوصاً عن وجهة شحنة الكوكايين الضخمة التي تكفي لتمويل حرب أو قلب نظام أو تثبيت آخر. وبينما تجرى «حرب القمة»، يتفرج الجزائريون على ما يحدث وتنقل الصحف أخباراً، بعضها يستند إلى حقائق وبعضها الآخر محض شائعات. وكما الحال في كل القضايا الساخنة، عبّر كثيرون عن مواقفهم بالتهكم والتنكيت، ونشر رواد منصات التواصل الاجتماعي «بوستات» و«تغريدات»، من بينها «البلد يحتاج إلى أكثر من رجل إطفاء لتصويب وضعه»، في إشارة إلى تعيين مدير «الدفاع المدني ـ المطافئ» في منصب القائد العام للشرطة.

وعلى خلاف المتهكمين، يطرح كثيرون آخرون سؤالاً جدياً: ما الذي سيكون عليه الوضع بعد إقالة هامل؟ فالرجل ينتمي إلى جناح قوي جداً، أمناً ونفوذاً ومالاً، يملك «جيشاً» علنياً وآخر سرياً، يخرج في «الأوقات الحرجة» لقيادة عملية «الدولة الفاشلة».

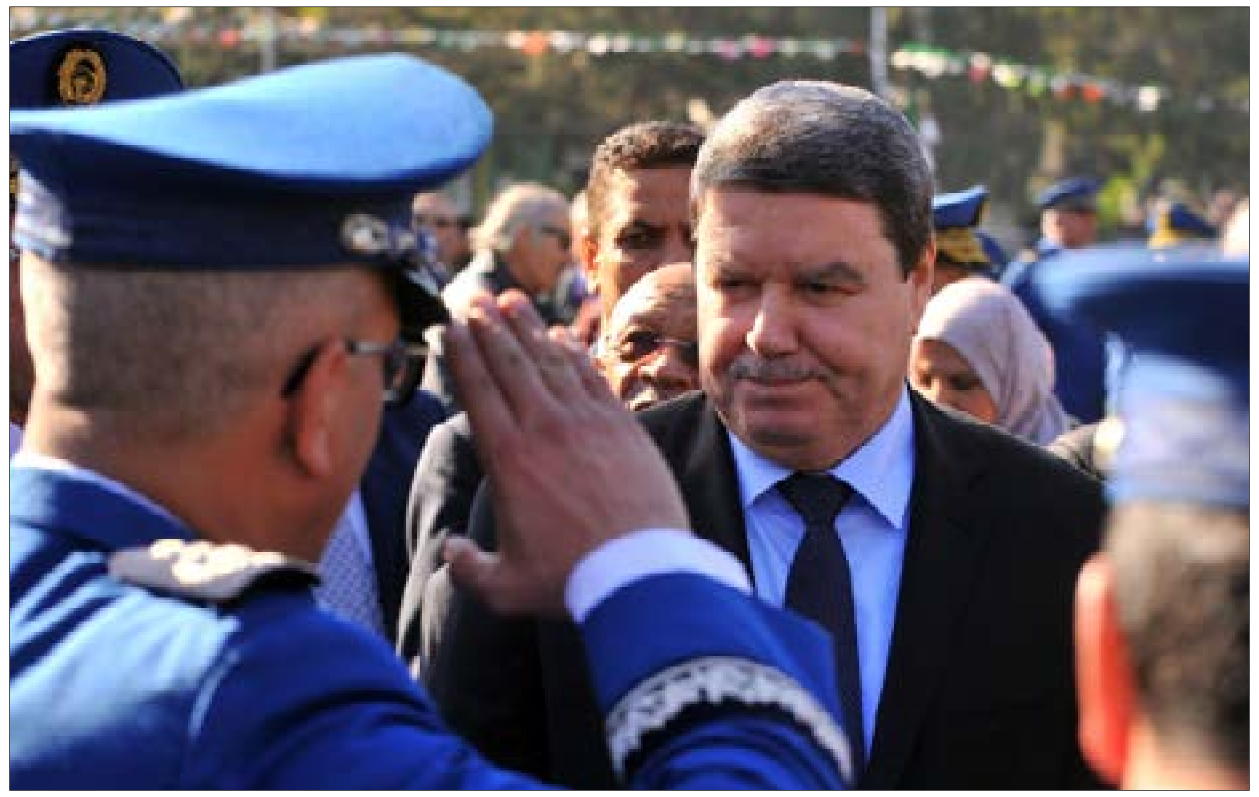
انتقد اللواء المقال مسار التحقيق الذي تقوده المخابرات (عن «نيوز برس»)

> ينتمي اللواء المُقال إلى نواة النظام الصلبة وكان يقودها بوتفليقة

ليبيا

واشنطن ترفض سيطرة حفتر «النفطية»

أعلنت واشنطن في بيان مشترك أمس مع روما وباريس ولندن، أنّ إدارة المنشآت النفطية التي باتت تحت سيطرة السلطات الموازية في شرق ليبيا، يجب أن تعود وبشكل حصري لسلطة حكومة الوفاق الوطني (غرب) المعترف بها دولياً، وهذا ما يُعاكس توجهات المشير خليفة حفتر. وجاء في البيان أنّ «منشآت وإنتاج وعائدات النفط في ليبيا ملك للشعب الليبي... هذه الموارد الحيوية لليبيا يجب أن تبقى تحت السيطرة الحصرية لمؤسسة النفط الليبية المعترف بها قانونياً وتحت الإشراف الوحيد لحكومة الوفاق الوطني، كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن الدولي».

واعتبرت هذه الدول الأربع في البيان الذي أصدرته واشنطن أنّ «أي محاولة للالتفاف على نظام عقوبات مجلس الأمن الدولي ستؤثر سلباً في شكل كبير على الاقتصاد الليبي وتعمق الأزمة الإنسانية وتقوض في شكل أعم استقرار البلاد»، وحذرت من أنّ «المجتمع الدولي سيطالب بمحاسبة من يقوضون سلم ليبيا واستقرارها».

(أ ف ب)

نافذة على الجزائر

حرب بوجهٍ للمصالح وآخر للعبث

الجزائر ــ **ناصر الدين السعدي**

لم يكن أحد يتصور أن تلك المناوشات الطلابية التي بدأت ذات ربيع منتصف السبعينات بكلية الحقوق في جامعة الجزائر، ستتحول إلى حرب شاملة تأتي على الأخضر واليابس وتبقي ندوباً عميقة في جسم المجتمع. في ذلك اليوم من شهر أيار/ مايو 1975 تجمع الطلاب داخل الكلية في بن عكنون بانتظار فتح مركز الاقتراع لانتخاب ممثليهم إلى «الندوة الوطنية للشباب» المزمع عقدها في التاسع عشر من الشهر الذي يصادف ذكرى مرور 19 عاماً على مغادرة طلاب الجامعة والمدارس الثانوية مقاعد الدراسة للالتحاق جماعياً بمعاقل الكفاح المسلح في الجبال.

كان نشيد «نحن طلاب الجزائر، نحن للمجد بناة/ نحن آمال الجزائر، في الليالي الحالكات» يدوي ويملأ أركان الكلية، وكان الطلاب بشكل مجموعات صغيرة متفرقة في كامل الفناء، بعضها يناقش مسائل سياسية وبعضها الآخر غارق في حكايات اليوميات والنكت التي كانت أيضاً في معظمها سياسية.

فجأة علت أصوات «الله أكبر» وبدأت مجموعات من الشباب الملتحين تركض باتجاه مكتب الاقتراع ثم انطلق رمي الحجارة من كل جانب على المكتب الزجاجي وهشم في ثوان. واندلعت مواجهات بين الطلاب استعملت فيها العصي والسلاسل والقضبان الحديدية والخناجر وكل ما يمكن ان يُلحق الضرر بالطرف الآخر. المهاجمون من التيار الإسلامي حديث النشأة مدعوماً بأنصار مجموعة تسمى «صوت التعريب» وتتشكل من طلاب من الأقسام المعربة ترى أنّ الجزائر لا تزال في قبضة فرنسا ما دامت اللغة الفرنسية منتشرة في كل الأوساط في التعليم والإدارة والقضاء والاقتصاد وغيرها من القطاعات. وتطالب بتعميم التعريب بإعفاء كل من تكوّنوا باللغة الفرنسية من مناصبهم وإحلال «معربين» مكانهم.

كانت كلية الحقوق في بن عكنون هي أهم تمركز للإسلاميين و«صوت التعريب»، وصاروا في ما بعد يلقبون بالبعثيين بالنظر لتوجههم العروبي وكرههم للجزائريين من غير العرب. وكانت السلطات في الجزائر تمنع رسمياً قيام أي تنظيم بعثي في البلاد وينشط الأتباع بشكل سري مرتبطين بفرع «البعث» في تونس. توسع الحلف الإسلامي - العروبي وأسس مركزاً آخر في جامعة قسنطينة، ومن بين أهم الوجوه فيه أبو جرة سلطاني، الرئيس السابق لـ«حركة مجتمع السلم» (الإخوان) وعبدالله جاب الله، مؤسس «حركة النهضة» (الجزائر) ثمّ «الإصلاح» وأخيراً «جبهة العدالة والتنمية». لكن التيار كان شبه منعدم في بقية المجتمع باستثناء بؤر ضيقة في الجامعة. وقد كشفت تلك المواجهات في كلية الحقوق عن وجود مساندين للتيار داخل جهاز الحكم خصوصاً من المسؤول الأول في جبهة التحرير محمد الشريف مساعدية، واتباعه، ووزير الإعلام أحمد طالب الإبراهيمي، ووزير العدل بوعلام بن حمودة. هؤلاء ساندوا التيار الإسلامي الناشئ فقط لمواجهة اليسار عموماً والتيار الشيوعي القوي خصوصاً في الجامعات والمصانع، التي كانت تنبت كل يوم في شتى مناطق البلاد. وعلى قلته عدداً ونفوذاً تمكن التيار الإسلامي من البروز مباشرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، حيث باشرت الجماعة التي خلفته إحداث تغييرات على نمط الحكم وقلب الأولويات رأساً على عقب. وكانت بحاجة لتوظيف هذا التيار في مواجهة الخصوم من المدافعين عن استمرارية النهج الثوري.

جاءت أحداث العنف في منطقة القبائل نيسان/ أبريل 1980 لتكرّس تحالفاً بين جناح محافظ قوي في النظام والإسلاميين لتحييد الجامعات والنقابات عن الصراع الحاصل. وحدث في الجزائر ما لم يحدث في أي بلد بالمنطقة العربية، حين تحالف التيار العروبي الذي يُنسب تنظيماً في العادة لـ«البعث»، مع التيار الإسلامي المتشدد باسم حماية «الثوابت الوطنية»، وصار التنسيق بين خلايا إسلامية - عروبية مشتركة سميت «كتائب» وجهاز الشرطة نشاطاً يومياً. وشكلت هذه «الكتائب» محاكم تفتيش زرعت الرعب في الأحياء الجامعية بتأييد مباشر من الشرطة، تجلد وتعتقل الطلاب وتسلمهم إلى مخافر الشرطة لحبسهم بدعوى الكفر أو تشكيل الخطر على مقومات البلاد. والتحق في ما بعد طلاب كثيرون من هذين التيارين بحزب جبهة التحرير وبأجهزة الأمن، عملاً على إيجاد النفوذ لتغيير النظام من الداخل.

فكلما حققوا مكسباً، اعتقدوا أنّهم أقدر على تحقيق المزيد. ولم يدم لعب النظام بالنار طويلاً حتى تبيّن أنّ الإسلاميين لا يقنعون بجني «الفُتات»، بل يحملون قضية يريدونها انتصاراً لنهجهم الذي يتجاوز حدود البلد ويرتبط بأجندات أوسع مما تعتقد السلطات، وهي إقامة دولة إسلامية على غرار دولة الجنرال ضياء الحق في باكستان. فهو كان يمثل وقتها ما يمثله أردوغان اليوم لدى «الإخوان» والإسلاميين عموماً. ولتحقيق الغرض، رفعوا سقف المطالب وجسدوا ذلك أيضاً في خطط عمل، من أبرزها إرسال دفعات من الطلاب إلى السعودية للتزود بمنهج الكفاح الإسلامي، والاستيلاء على مساجد في مختلف مناطق البلاد لفرض خطاب مسجدي يوافق توجهاتهم، وفي أكبر استعراض للقوة على الإطلاق أقاموا صلاة الجمعة يوم 12 تشرين الثاني/ نوفمبر بحضور كل قياداتهم، في أكبر شارع بالعاصمة، بعدما أوقفوا حركة المرور ليوم كامل تقريباً من دون أن تحرك قوى الأمن ساكناً.

في «خطبة الجمعة» رفعت قيادات التيار عريضة من 14 نقطة إلى السلطات، في مقدمها تطبيق الشريعة الإسلامية. وهو ما رأته السلطة محاولة انقلاب وعصيان عام، فأدخلت بعضهم السجن وزادتهم قوة ونفوذ. فشكلوا «الحركة الإسلامية المسلحة» منتصف الثمانينات بقيادة بوياعلي مصطفى، وهو ضابط سابق في الجيش اختلف مع قادته لأسباب ظلت حتى اليوم مجهولة. وقد قتل مصطفى مع أعوانه منتصف الثمانينات بضواحي العاصمة بعدما ارتكبوا جرائم عدة في حق قوى الأمن والمدنيين. ولكي يُبيّن النظام أنّه عادل ومتوازن، شنّ حملة غير مسبوقة على الشيوعيين في مقابل إخماد حركة العصيان الإسلامي. وعلى وقع أحداث عنف عمّت كل البلاد في لحظات ضعف النظام بفعل الأزمة الناجمة عن انهيار أسعار النفط، صعد الإسلاميون إلى السطح كأكبر قوة فأسسوا «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، استولوا من خلال عملها القانوني على الشارع والمساجد وكسبوا أول انتخابات محلية صوّت فيها الجزائريون ضد النظام قبل تصويتهم لمصلحة من يخلف النظام. بعدها بأقل من عامين كسبوا انتخابات برلمانية تحوّلت إلى حرب كان الجميع يتوقعونها هذه المرة على خلاف ما كانت عليه الحال في 1975. حرب عبثية، كانت نتيجة اللعب بالنار وسوء تقدير قوة تحوّل الخطاب العنيف إلى آلة مدمرة، خلّفت أكثر من 200 ألف قتيل بحسب التصريحات الرسمية ونحو 20 ألف اختفاء قسري لأشخاص لم يظهر لهم أثر حتى الآن، فضلاً عن خسائر بعشرات المليارات من الدولارات وتعطيل الاقتصاد، وجراح يحتاج علاجها إلى وقت طويل. ما حدث بالجزائر يمكن أن يكون درساً لمن يستخفون بأخطار تكبر على هامش أحقاد على الطرف ثالث.

صعد الإسلاميون إلى السطح وأسسوا «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»

> تمكن التيار الإسلامي من البروز مباشرة بعد وفاة هواري بومدين

مقالة

كوشنير والخريف: صفقة غزة

عبدالله السناوي*

لا يوجد موعد محدد تعلن فيه الإدارة الأميركية خطة ما تطلق عليه «صفقة القرن». أرجح التوقعات أن يتم مثل هذا الإعلان من طرف واحد في الخريف المقبل.

باستثناء تسريبات إسرائيلية متواترة، بعضها لجس النبض باختبار ردود الفعل المحتملة وبعضها الآخر قيد الشروع الفعلي في تنفيذها، تكاد تغيب حقائق ما يجري في الكواليس الدبلوماسية من اتصالات معلنة وغير معلنة مع دول عربية. ما طبيعة الضغوط الأميركية؟... وما حجم التفاهمات الجارية؟... وأين التباينات بالضبط؟

بصياغة أخرى للأسئلة القلقة: ما مدى استعدادها للانخراط في صفقة تقضي نهائياً - حسب التسريبات الإسرائيلية - على المشروع الوطني الفلسطيني، تفرغه من قضاياه وحقوقه المنصوص عليها في قرارات دولية، وتغير طبيعته من حركة تحرر إلى متلقٍّ للإعانات والمشروعات الإنسانية التي تخفف من الحصار القاسي على غزة؟

كانت تلك الأسئلة الموضوع الحقيقي لجولة صهر الرئيس الأميركي وكبير مستشاريه في الشرق الأوسط جاريد كوشنير، وممثله الخاص جيسون غرينبلات، شملت الأردن ومصر والسعودية وقطر وإسرائيل.

بطبيعة توجهات كوشنير، فهو «ليكودي» أكثر من «الليكود»، يسهل استنتاج أن اجتماعه مرتين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أقرب إلى تبادل مستجدات المعلومات والتنسيق في الخطوات التالية على عكس ما قد يكون مارسه من ضغوط في لقاءاته الأخرى.

من جهته، أبدى نتنياهو حماسة بالغة لخلق واقع جديد على الأرض بإعلان الخطة من طرف واحد إذا أصرّت السلطة الفلسطينية على عدم استقبال أي وفد أميركي، على خلفية نقل سفارتهم إلى القدس المحتلة، وهو ما جرى مع كوشنير وغرينبلات، أو عدم الاستجابة لأي تدخلات عربية بإغواء مالي، أو تهديد سياسي بفرض العزلة عليها تمهيداً لعزل رئيسها محمود عباس.

كوشنير أبدى قدراً من التريث انتظاراً لتليين المواقف بالضغوط، إدراكاً أنه لا يمكن أن تكون هناك صفقة ناجحة من دون شريك فلسطيني يوقّع باسم شعبه على التزاماتها المجحفة.

في الوقت ذاته، يدرك بعض القادة العرب، الذين استقبلوا كوشنير وحاوروه من دون أن يفصحوا عمّا طُرح عليهم أو التزموا به أو اختلفوا عليه، أن لا أحد بوسعه أن ينوب عن الفلسطينيين، فهم أصحاب القضية ومفتاح الموقف، وأنه لا يمكن تمرير أيّ صفقة ما لم يوافقوا عليها.

في البيانين المقتضبين اللذين صدرا في عمان والقاهرة، ظلال قلق لا تُخفى، حيث أكدا بصياغة واحدة - تقريباً - «دعم الجهود والمبادرات الدولية الرامية إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية طبقاً للمرجعيات الدولية وعلى أساس حل الدولتين وفقاً لحدود 1967 تكون فيها القدس الشرقية عاصمة لفلسطين»، خشية الوقوع تحت طائلة الاتهامات بالتفريط.

الظلال لا تنير كامل الصورة، لكنها تعطي فكرة عن تعقيدات لا يمكن تجاوزها وألغام مرشحة للانفجار حتى لا تبقي حجراً على حجر.

من الآن إلى الخريف سوف تزداد الضغوط الأميركية لدفع دول عربية حليفة إلى تمويل مشروعات توصف بـ«الإنسانية» في قطاع غزة بحدود مليار دولار/ دعماً للخطة، قبل الكشف عن تفاصيلها واتخاذ مواقف تؤيدها باسم السلام والواقعية ورفع المعاناة عن القطاع المحاصر.

هناك خطان رئيسيان متداخلان في التفكير الاستراتيجي الأميركي الذي يطرح نفسه الآن بقوة الضغوط استثماراً لأوضاع بائسة في العالم العربي.

أولهما، يعمل على تصفية نهائية للقضية الفلسطينية باسم «سلام القوة»، وفق تعبير الرئيس الأميركي دونالد ترامب نفسه، يلغي الحق العربي في القدس ويضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية للدولة العبرية، ويبقي على غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية وينزع أي سلاح ثقيل من الدولة الفلسطينية المفترضة.

يلفت الانتباه - حسب التسريبات الإسرائيلية - أن مصمّم الخطة يحاول القفز بالخديعة فوق ملف القدس الملغم حتى يمكنه أن يقول إن البلدة القديمة ضمت وانتهى أمرها، وإن بوسع الفلسطينيين والعرب معهم أن يطلقوا ما شاءوا من أوصاف على عاصمة مقترحة خارج أسوار القدس تضم عدة أحياء وبلدات أهمها أبو ديس. وهذه فكرة قديمة طرحت أثناء مفاوضات أوسلو وما بعدها لتجاوز أزمة القدس.

رغم أن خطة كوشنير تتسق بالكامل مع الرواية الصهيونية وتؤكدها في أدق التفاصيل، إلا أن نتنياهو احتفظ لنفسه مقدماً بحق التحفظ على بعض تفاصيلها، بينها - بطبيعة الحال - مقترح «القدس البديلة» وبنود أخرى تضيق أو تتسع حسب مدى استعداد الشريك المفترض لتقديم التنازلات. هذا أسلوب تفاوضي إسرائيلي معتاد ومتكرر منذ «كامب ديفيد» قبل أربعين سنة بالضبط.

وثانيهما، يعمل على فصل القطاع عن الضفة الغربية لإحداث اختراق في وحدة الشعب والقضية يمهد لما يمكن تسميته «صفقة غزة» - رفع الحصار باسم «الاحتياجات الإنسانية» في مقابل إنهاء الجوهر السياسي للقضية كلها.

تهدئة الوضع الأمني في غزة هدف مباشر للتفكير في تخفيض معاناة أهلها وفق اشتراطات مسبقة.

بمعنى آخر، فإن الذين أحكموا الحصار عليها تجويعاً وإذلالاً، وارتكبوا جرائم حرب بشعة في حماية الإدارات الأميركية المتعاقبة، يتحدثون الآن عن تخفيف معاناتها باسم «الإنسانية»، التي لا علاقة لهم بها.

مثل هذا الحديث يرون أنه قد يساعد، أولاً، على تحسين صورة دولة الاحتلال من التقتيل المنهجي لمتظاهرين سلميين في «مسيرات العودة» بالقرب من السياج العازل مع غزة، التي شاهدها العالم على الهواء مباشرة ولفتت إلى وحشيتها المفرطة، إلى تبني مشروعات تبشر بإنهاء كل معاناة إنسانية.

كما أنه قد يساعد، ثانياً، على تخفيض مخزون الغضب في القطاع المحاصر وما يستدعيه من مقاومة بالسلاح، أو بالتعبئة السياسية، تهدد «الأمن الإسرائيلي».

الأخطر عزل غزة عن قضيتها بأقل التكاليف.

نقطة البداية في «صفقة غزة» حل أزمة الكهرباء المتفاقمة، التي تجعل الحياة شبه مستحيلة، حيث الانقطاع هو الأصل.

هناك تسريبات إسرائيلية لا يمكن تجاهلها، أو غض البصر عنها، من أن الخطة تتضمن مشروعات في شمال سيناء لإنشاء محطة كهرباء، وأخرى بالطاقة الشمسية، ومحطات تحلية مياه، وميناء بحري لنقل البضائع وخدمة سكان غزة، ومنطقة صناعية بين رفح المصرية والعريش لتشغيل آلاف من الفلسطينيين.

ما حقيقة التسريبات الخطيرة التي من شأنها الإضرار المزدوج بمصرية سيناء على المدى البعيد والقضية الفلسطينية التي يجب حلها في فلسطين لا في سواها من أراض عربية؟

في أي تقدير موضوعي، هناك فارق بين رفع الحصار عن غزة، غير الإنساني وغير المحتمل، والتورط في مشروعات وظيفية تنهي أي حقوق سياسية ووطنية فلسطينية.

وفي أي تقدير موضوعي آخر هناك احتمال أن يكون ذلك التسريب جساً للنبض في مدى الاستعداد لتقبّل مثل هذا التورط.

تُرجِّح فرضية جس النبض تسريبات إسرائيلية أخرى عن محطات الكهرباء عند معبر بيت حانون، داخل إسرائيل وليس في شمال سيناء.

كما يرجّح الفرضية نفسها ما أعلنه وزير الدفاع الإسرائيلي المتطرف إفيغدور ليبرمان، بعد أيام من التسريب الخطير، أنه قد توصل إلى تفاهمات رسمية على بناءً رصيف خاص بقطاع غزة في ميناء قبرص.

المشروع نفسه في مكان آخر، فإذا ما تحفظت مصر فإن قبرص جاهزة.

الشروط مسبقة، وأهمها ضمان الأمن الإسرائيلي - كأنّ الخيار في «صفقة غزة» بين «العصا والحذاء» لا بين «العصا والجزرة» حسب تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل، في معرض الحديث عن الأزمات العربية المستحكمة.

***كاتب وصحافي مصري**